الأمم المتحدة

A/75/246

الجمعية العامة

Distr.: General
21 September 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 73 من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

لقد دخلت البيئة الأمنية العالمية في طور من التقلبات المتزايدة والمطولة. فقد تطورت البيئة الأمنية المعقدة، من سياق ما قبل مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في عام 2019 إلى الظروف غير المسبوقة التي سببتها الجائحة في عام 2020، وتزايدت أخطار وقوع قلاقل مدنية، وتزايدت مظاهر عدم الاستقرار بشكل مطرد في جميع أنحاء العالم.

وحتى في ظل تفشي جائحة كوفيد-19 في جميع البلدان والقارات، تسعى الأمم المتحدة والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية إلى مواصلة العمل الإنساني والعمل في مجالات السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. ويواجه موظفو الأمم المتحدة والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية أخطاراً أمنية، بدءاً من النزاعات المسلحة والجريمة والقلاقل المدنية والتطرف العنيف، وصولاً إلى كراهية الأجانب والتضليل. ومع ذلك، فهم يواصلون العمل في أماكن خطرة لمساعدة المحتاجين. وقد استمر عملهم على الرغم من التأثير العملي والأمني السلبي للجائحة على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وتنفيذ البرامج، بما في ذلك التصدي لجائحة كوفيد-19.

301020 071020 20-12270 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن البيئة الأمنية العالمية وتأثيرها على ســـلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة. كما يتناول التقرير استجابة المنظمة للمسائل التي تدخل في نطاق اختصــاص إدارة شـؤون الســلامة والأمن ونظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، وكذلك الجهود المبذولة لمواجهة التحديات والمطالب المتعلقة بإدارة الأمن وتيســـير عمليات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. ويتضمن التقرير ملاحظات وتوصيات تُقدَّم لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

أولا - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة، في قرارها 116/74، إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والسبعين تقريراً شاملاً عن آخر المستجدات المتعلقة بسلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية أفراد الأمم المتحدة وعن تنفيذ القرار. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يُضمّن تقريره تقييماً لآثار المخاطر المحدقة بسلامة وأمن هؤلاء الموظفين، ولوضع سياسات منظومة الأمم المتحدة واستراتيجياتها ومبادراتها في ميدان السلامة والأمن ولتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات والمبادرات والنتائج التي تسفر عنها.

2 - ويغطي هذا التقرير فترة الأشهر الثمانية عشر الماضية الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020. ويقدم لمحة عامة عن البيئة الأمنية العالمية، وما يرتبط بها من تهديدات ومخاطر أمنية تواجه موظفي الأمم المتحدة[1]، والإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة للتصدي لتلك التهديدات والمخاطر، والمصاعب الأمنية التي تواجهها المنظمة. ويختتم التقرير بتقديم ملاحظات وتوصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

ثانيا - الأخطار الأمنية التي يتعرّض لها موظفو الأمم المتحدة

ألف - البيئة الأمنية العالمية

3 - لقد تطورت البيئة الأمنية المعقدة بالفعل، من سياق ما قبل مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في عام 2019 إلى الظروف غير المسبوقة التي سببتها الجائحة في عام 2020، وتزايدت أخطار وقوع قلاقل مدنية، وتزايدت مظاهر عدم الاستقرار بشكل مطرد في جميع أنحاء العالم. وقد دخلت البيئة الأمنية العالمية في طور من التقلبات المتزايدة والمطولة.

4 - وكانت الأشهر الثمانية عشر الماضية فترة تحولات في الجغرافيا السياسية، ونزاعات مسلحة طال أمدها، وحالات طوارئ الواسعة النطاق في مجال الصحة العامة، وضغوط الاقتصادية وأزمات ديون، وصدمات مناخية، وتعمُّق مظاهر الظلم الاجتماعي والاقتصادي، وانعدام الأمن الغذائي، والهجرة الجماعية، والشعبوية وكراهية الأجانب، وتنامي النزعات القومية وأعمال التضليل، وتناقص أمن الفضاء الإلكتروني.

5 - وفي عام 2019، ظلت القلاقل السياسية والاجتماعية تشكل تهديدات رئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وسيطرت النزاعات المسلحة والتوترات السياسية على منطقة الخليج. وتواصلت القلاقل المدنية بسبب الانتخابات، والنزاعات المسلحة، والعنف الطائفي، والتشريد القسري، وسوء تدبير الموارد وانعدام الأمن عبر الحدود بسبب التطرف العنيف، واستمرت الجريمة المنظمة واستمر وجود الجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة للدول، لا سيما في أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وشهدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ العديد من الحوادث الأمنية المتعلقة بالتطرف العنيف. وتزايدت الأعمال الإجرامية في

(1) لأغراض هذا التقرير، يشير مصطلح "موظفو الأمم المتحدة" إلى جميع الموظفين المشمولين بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، بمن فيهم موظفو منظومة الأمم المتحدة، ومتطوعو الأمم المتحدة، والأفراد العسكريون وأفراد الشرطة الذين يجري نشرهم على أساس فردي في بعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة، والخبراء الاستشاريون، وفرادى المتعاقدين، والخبراء المكلفون بمهام، وسائر المسؤولين المعينين بموجب اتفاق تعاقدي مباشر مع إحدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ولا يشير المصطلح إلى الأفراد العسكريين في الوحدات الوطنية أو أفراد وحدات الشرطة المشكلة عند نشرهم مع وحداتهم.

منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث بسطت المنظمات الإجرامية نفوذها وزادت سيطرتها الإقليمية. وعانت المنطقة من آثار مزعزعة للاستقرار نتيجة للقلاقل المدنية والهجرة الجماعية وكذلك الضائقة الاقتصادية.

6 - وقد أدى ظهور جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم التحديات العالمية القائمة، وكشف المزيد من الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن والفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي تحمل أبعاداً من التوترات العرقية والنزعات القومية. وعلى الصعيد العالمي، تطورت القلاقل المدنية من مظاهرات ضد تدابير الاحتواء إلى احتجاجات أوسع نطاقاً لها صلة بالآثار الاقتصادية للجائحة، مما أدى إلى تفاقم المظالم السياسية والاجتماعية. واستغلت الجماعات المتطرفة العنيفة والعصابات الإجرامية المنظمة هذه الجائحة في معظم المناطق.

7 - وفي غرب أفريقيا، وسّعت الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة المتنافسة نطاق عملياتها لتمتد إلى مناطق جديدة. وأدى توسع الجماعات التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة، من ضفاف بحيرة تشاد إلى أقصى الساحل الغربي لأفريقيا، إلى زيادة عدم الاستقرار في المنطقة. وفي شرق أفريقيا، استمر خطر التطرف العنيف، حيث واصل المسلحون زرع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وشن هجمات عنيفة.

8 - وفي جنوب شرق آسيا، أسفر في بادئ الأمر النداء الذي وجهه الأمين العام في آذار/مارس إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء العالم عن نتائج إيجابية قليلة. فقد أوقفت بعض الجماعات المسلحة قتالها مؤقتاً لتيسير أعمال التصدي للجائحة. غير أن الجماعات المتطرفة استغلت الخوف من كوفيد-19 لتشجيع أتباعها على التحريض على المزيد من عدم الاستقرار.

9 - وشهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي انخفاضاً في الجرائم العنيفة نتيجة لاحتواء كوفيد-19. إلا أن هذه الجائحة لم تشكل رادعاً للعصابات الإجرامية المنظمة. وفي العديد من البلدان، وسّعت هذه العصابات نطاق سيطرتها مستخدمة أساليب تنم عن مزيد من الجرأة.

10 - وزاد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وأتباعهما والجماعات الإرهابية المتطرفة والجماعات المتطرفة العنيفة الأخرى أنشطتها في بلدان منها أفغانستان والجمهورية العربية السورية والصومال والعراق وموزامبيق، وكذلك في مناطق تشمل منطقة بحيرة تشاد ومنطقة الساحل ومنطقة سيناء، مستغلين إعادة نشر قوات الأمن للتصدي للجائحة. وأعربت بعض هذه الجماعات عن عزمها مهاجمة الأمم المتحدة. وأتاحت القيود المتصلة بالجائحة أيضاً فرصاً لزيادة تجنيد الفئات الضعيفة عبر الإنترنت، مثل الشباب والعاطلين عن العمل.

11 - وفي البلدان التي تسود فيها الاقتصادات غير الرسمية، أدى ارتفاع البطالة ونقص السلع إلى وقوع أعمال نهب وجرائم طالت الممتلكات. وأضعفت الجماعات الإجرامية من استجابة السلطات، مما أعاق وصول المساعدات الإنسانية إلى أشد المجتمعات المحلية ضعفاً. ومع تدهور الوضع الأمني، أصبحت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني هدفاً للأنشطة الإجرامية.

12 - وباتخاذ التدابير الرامية إلى تقييد السفر والحركة للحد من انتشار كوفيد-19، تزايد اعتماد الناس على أساليب شراء السلع والخدمات عبر الإنترنت. واستخدم المجرمون البرامجيات الخبيثة وبرامج الفدية الضارة لاستهداف جميع القطاعات، مما هدد أنظمة الرعاية الصحية وسلاسل التوريد والبنى التحتية

والخدمات اللوجستية والأعمال التجارية. وفي بعض البلدان، قام المجرمون بمهاجمة النظم التشغيلية للوظائف الأساسية، مثل المياه والكهرباء والمرافق الصحية وإنفاذ القانون.

13 - ومن الاتجاهات المستجدة الأخرى الانتشار السريع للشعارات ومحاكاتها، والتضليل المزعزع للاستقرار. وركزت حملات التضليل الإعلامي، التي يتم توجيهها إلى حد كبير من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، على المعلومات الكاذبة للنيل من صدقية المشورة الصحية. ووقعت حملات تضليلية استهدفت الأمم المتحدة لزيادة مشاعر العداء تجاهها، وكذلك تزايدت التهديدات الموجهة ضد الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك على وسائط التواصل الاجتماعي.

14 - وفي الأشهر الثمانية عشر الماضية، استمر تدهور الحالة الإنسانية بلا هوادة بسبب طول أمد الأزمات. وارتفع عدد النازحين قسراً في جميع أنحاء العالم من 70,8 مليون شخص في نهاية عام 2018 إلى 79,5 مليون شخص في نهاية عام 2019[2]. وفي بداية عام 2020، قُدِّر أن 168 مليون شخص في جميع أنحاء العالم سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية[3]. واستمر ارتفاع هذا العدد، وهو الأعلى منذ عقود، بسبب جائحة كوفيد-19. وبحلول منتصف عام 2020، بلغ عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية 250 مليون شخص[4].

15 - وقدمت إدارة شؤون السلامة والأمن الدعم في مجال السلامة والأمن إلى موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين الصحيين الدوليين في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، ظلت الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والهجمات في مجال الرعاية الصحية مصدر قلق كبير - وتعرِّفها منظمة الصحة العالمية بأنها "كل عمل من أعمال العنف اللفظي أو البدني أو الإعاقة أو التهديد بالعنف التي تعترض توافر خدمات الرعاية الصحية العلاجية و/أو الوقائية في حالات الطوارئ وإمكانية الحصول على هذه الخدمات وتقديمها"[5]. فعلى سبيل المثال، تأثرت أعمال التصدي الطارئة لتفشي وباء إيبولا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بالأعمال الإجرامية وأنشطة المتمردين، حيث كثيراً ما تعرضت الطواقم الطبية والمرافق التي تديرها الأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون لهجمات من جانب الجماعات الإجرامية والأفراد الانتهازيين. وواجه موظفو المساعدة الإنسانية المضايقة والترهيب والهجمات المباشرة على أماكن عملهم ومركباتهم ومستودعاتهم. وقدمت الإدارة التحليل والمشورة والخبرة للحد من خطر إلحاق الأذى بالموظفين أو تعطيل الخدمات. وتدل الهجمات ضد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية والعاملين في مجال الرعاية الصحية في سياق النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى على تجاهل شامل للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وأبلغَ نظام رصد الهجمات على منظومة الرعاية الصحية التابع لمنظمة

(2) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "Global Trends: Forced Displacement in 2019" ("الاتجاهات العالمية: النزوح القسري في عام 2019") (كوبنهاغن، 2020).

(3) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي 2020" (جنيف، 2019).

(4) بوابة Humanitarian InSight، "اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي 2020". متاحة على الرابط التالي: https://hum-insight.info/.

(5) متاح على الرابط التالي: www.who.int/news-room/q-a-detail/attacks-on-health-care.

الصـــحة العالمية عن وقوع 135 1 هجوماً في مجال الرعاية الصـــحية في 14 بلداً وإقليماً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أسفر عن 290 حالة وفاة و 779 حالة إصابة[6].

باء - الحوادث الأمنية التي مست بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن[7]

1 - أنواع الحوادث وآثارها على موظفي الأمم المتحدة

16 - أثرت الحوادث المتصـلة بالسـلامة والأمن بشـكل عام على 516 1 من موظفي الأمم المتحدة في عام 2019، مقارنة بـــ 533 1 موظفاً في عام 2018، وهو ما يمثل انخفاضاً طفيفاً وعدداً أقل من متوسط عدد الموظفين المتضررين سنوياً بين عامي 2012 و 2019 (558 1 فرداً) (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

حوادث السلامة والأمن التي تضرر منها موظفو الأمم المتحدة

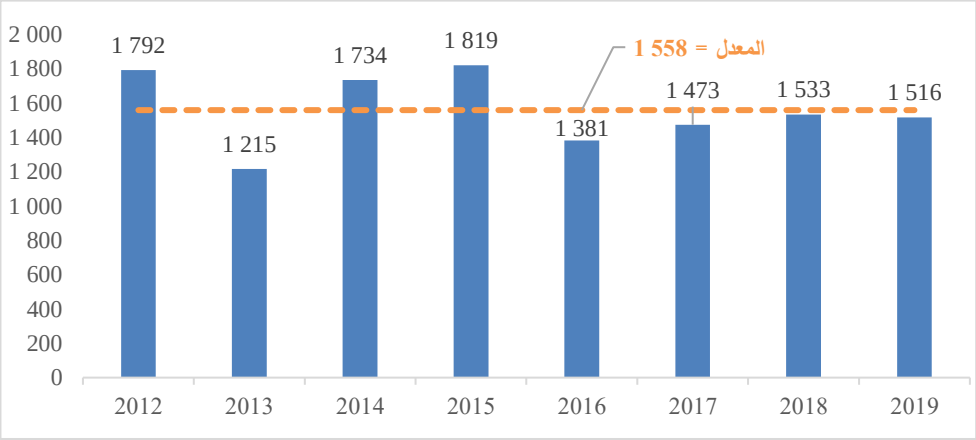

17 - وفي عام 2019، لقي 11 من موظفي الأمم المتحدة حتفهم بسـبب أعمال العنف، وهو نفس العدد المسـجَّل في عام 2018. ووقعت تلك الحوادث في أفغانسـتان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، والسـودان، والصـومال، وفيجي، وليبيا، وهايتي. وبالإضـافة إلى ذلك، أصـيب 92 فرداً في حوادث مرتبطة بأعمال عنف، مقارنة بـ 67 فرداً في عام 2018. وفي الأشهر الستة الأولى من عام 2020، لقي اثنان من موظفي الأمم المتحدة حتفهما بســبب العنف. وكانت وفاتهما في غانا وميانمار. وبشـــكل عام، ظل عدد موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا نتيجة للعنف مســـتقراً نســـبياً في الفترة من عام 2016 إلى عام 2019 (انظر الشكل الثاني)، رغم أن الأمم المتحدة وسعت نطاق عملياتها لتشمل بيئات أمنية معقدة متعددة.

(6) متاح على الرابط التالي: https://extranet.who.int/ssa/Index.aspx.

(7) يشـمل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن جميع مؤسـسـات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي وقّعت على مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة لأغراض الأمن.

الشكل الثاني

موظفو الأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم بسبب العنف

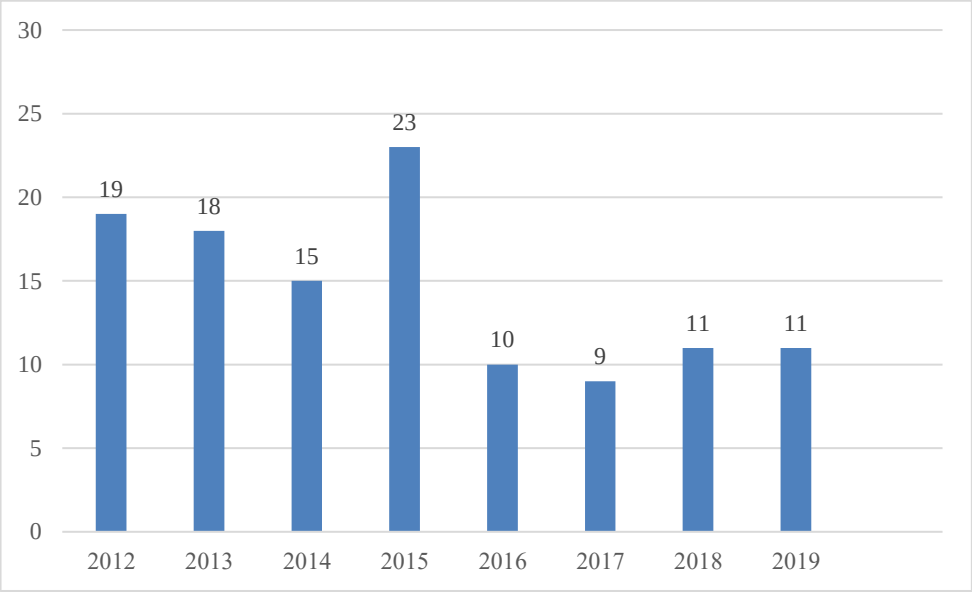

18 - ومن بين 11 حالة وفاة ناجمة عن العنف في عام 2019، تُعزى 6 حالات إلى أعمال إجرامية، و 5 حالات إلى الإرهاب. وكانت نسبة 95 في المائة من الإصابات التي وقعت تلك السنة نتيجة أفعال إجرامية (انظر الشكل الثالث والمرفق الثالث). وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2020، توفي اثنان من الموظفين نتيجة للعنف المتصل بالجريمة. ومنذ عام 2012، كانت الحوادث المتصلة بالإجرام السبب الرئيسي لحالات الوفاة الناجمة عن العنف في صفوف موظفي الأمم المتحدة، وهو ما يمثل أكثر من 60 في المائة من الوفيات في الفترة الممتدة بين عامي 2012 و 2019.

الشكل الثالث

موظفو الأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم بسبب العنف، بحسب فئة الخطر

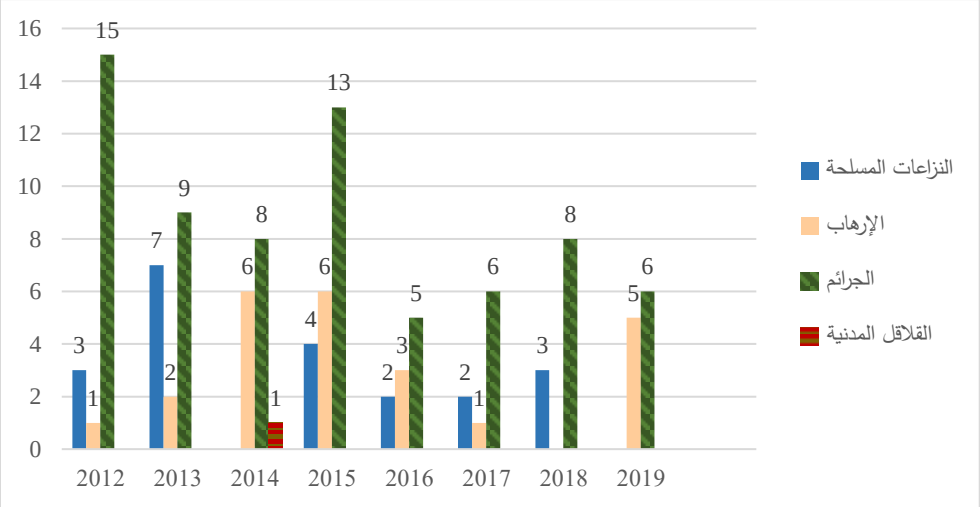

19 - وفي عام 2019، وقع 53 هجوماً مباشـــراً على مباني الأمم المتحدة، و 89 هجوماً على مركبات الأمم المتحدة، و 154 اقتحاماً لمباني الأمم المتحدة، وبلغ مجموع الحوادث 296 حادثاً. وازدادت هذه الأنواع من الهجمات في السنوات الأربع الماضية، مع زيادة بنسبة 40 في المائة في الهجمات على المباني، مقارنة بعام 2018 (23 هجوماً على المباني و 89 هجوماً على المركبات، على التوالي). ووقعت معظم تلك الهجمات في أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان (دارفور)، والصومال، ومالي، وهايتي. وتشير التقارير إلى فقدان أو تضرر 61 مركبة رسمية تابعة للأمم المتحدة في عام 2019 نتيجة لتلك الهجمات. وفي الأشهر الستة الأولى من عام 2020، وقع 24 هجوماً مباشراً على مباني الأمم المتحدة، و 76 هجوماً على مركبات الأمم المتحدة، و 85 اقتحاماً لمباني الأمم المتحدة.

20 - ويؤكد هذا الاتجاه المثير للقلق جدوى التحسينات التي يستمر إدخالها في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن على تدابير إدارة الأمن، وإطار السياسات العامة، والتدريب والتنسيق مع الحكومات المضيفة لتعزيز حماية موظفي الأمم المتحدة وأصولها ومبانيها.

الجرائم

21 - من بين موظفي الأمم المتحدة المتضررين من حوادث متصلة بالسلامة والأمن في عام 2019 البالغ عددهم 516 1 موظفاً، وقع 861 موظفاً (حوالي 57 في المائة) ضحية جرائم، وشمل ذلك السلب، واقتحام المنازل، وأعمال السطو، والاعتداء المشدد، والاعتداء الجنسي (انظر الشكل الرابع والمرفق الثالث)، وهو ما يمثل زيادة طفيفة عن عام 2018 (834). وقد تم توظيف معظم موظفي الأمم المتحدة المتضررين من الجريمة في عام 2019 دولياً (حوالي 57 في المائة)، على غرار ما تم في عام 2018 (حوالي 55 في المائة).

الشكل الرابع

موظفو الأمم المتحدة الذين تضرروا من الجرائم، بحسب فئات الجرائم

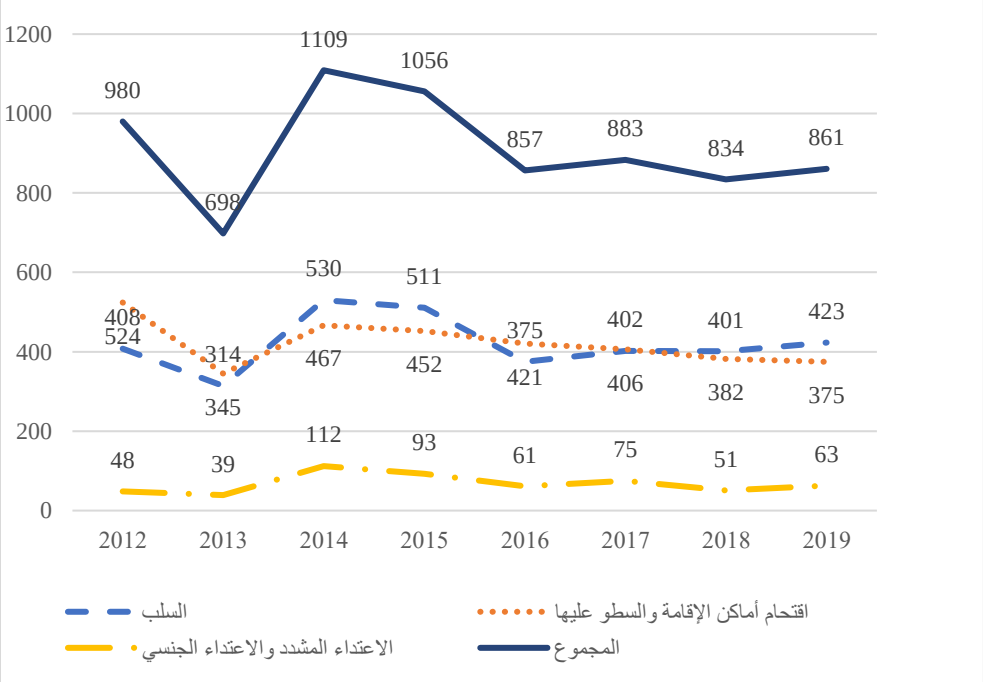

الإرهاب

22 - حدثت خمس حالات وفاة في صفوف موظفي الأمم المتحدة بسبب الإرهاب في عام 2019 (انظر الشكل الخامس). ففي 31 أيار/مايو 2019، تسبب اعتداء مسلح شنه متطرفون عنيفون في مقتل أحد أفراد الأمم المتحدة المعينين محلياً في غالكعيو بالصومال. وفي 10 آب/أغسطس 2019، قُتل ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة وجُرح ثلاثة آخرون عندما انفجرت سيارة مفخخة بالقرب من مركبة تابعة للأمم المتحدة في بنغازي بليبيا. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أدى جهاز متفجر يدوي الصنع وُضِع على متن مركبة تابعة للأمم المتحدة إلى وفاة أحد أفراد الأمم المتحدة المعينين دولياً وإصابة اثنين من الموظفين المعينين محلياً في كابل. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت عدة هجمات ضد الأمم المتحدة دون وقوع وفيات. وعلى الرغم من خطر التطرف العنيف، واصلت إدارة شؤون السلامة والأمن تمكين برامج الأمم المتحدة وولاياتها الحاسمة الأهمية في أفغانستان وليبيا والصومال، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقات السياسية، وتقديم الدعم للمؤسسات الوطنية الرئيسية، وإيصال المساعدة الإنسانية.

الشكل الخامس

موظفو الأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم بسبب الإرهاب، والوفيات الناجمة عن العنف

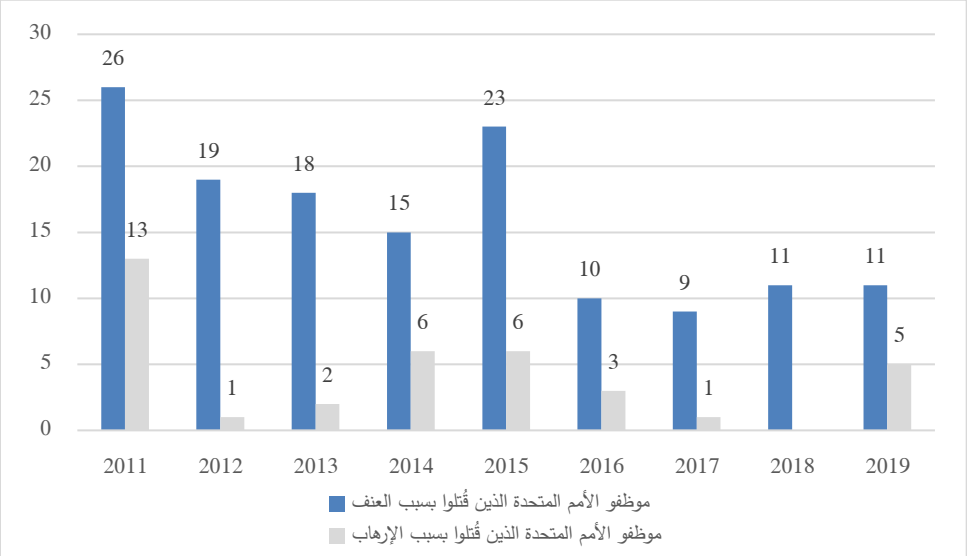

عمليات الاختطاف

23 - اختُطف ستة من موظفي الأمم المتحدة (رجلان وأربع نساء) في عام 2019 (انظر الشكل السادس والمرفق الثالث)، وهو ما يمثل انخفاضاً عن عدد الموظفين الذين اختطفوا في عام 2018 البالغ 11 فرداً. ومن بين عمليات الاختطاف الست، تطورت أربع حالات الى حالات احتجاز رهائن عندما قدم محتجزو الرهائن مطالبهم كشروط للإفراج عنهم. ووقعت حادثتي احتجاز رهائن إضافيتين خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2020. ونتيجة للكيفية الفعالة التي أدارت بها شؤون السلامة والأمن حوادث أخذ الرهائن ونظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، أُطلق سراح جميع موظفي الأمم المتحدة الذين اختطفوا في عامي 2019 و 2020 بأمان. وأجري تدريب محدّث في أيلول/سبتمبر 2019 على حوادث احتجاز الرهائن، ووُضعت

برامج لمنع حوادث احتجاز الرهائن للحد من وقوع مثل هذه الأحداث التي تمس موظفي الأمم المتحدة. وكان عدد الأفراد المختطفين في عام 2019 أقل من المتوسط البالغ 14 فرداً في الفترة 2012-2018.

الشكل السادس

حوادث اختطاف موظفي الأمم المتحدة

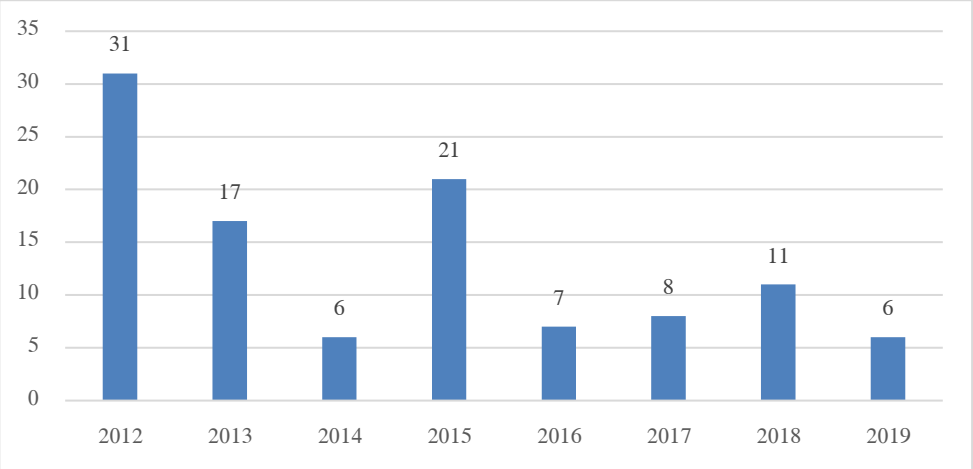

الحوادث المتصلة بالسلامة وحوادث المرور على الطرق

24 - في عام 2019، لقي 33 من موظفي الأمم المتحدة حتفهم نتيجة لحوادث تتعلق بالسلامة، من بينهم 21 زميلا قضوا في حادث سقوط طائرة رحلة الخطوط الجوية الإثيوبية رقم 302 في 10 آذار/مارس 2019، مقارنة بـ 20 موظفاً في عام 2018. وانخفض عدد موظفي الأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم نتيجة لحوادث المرور على الطرق انخفاضاً كبيراً من 17 في عام 2018 إلى 8 وفيات في عام 2019. وقد قُتل جميع ضحايا حوادث المرور على الطرق، باستثناء حالة وفاة واحدة أثناء استخدام سيارات خاصة أو وسائل النقل العام. وفي عام 2019، أصيب 100 فرد بجروح نتيجة لحوادث تتعلق بالسلامة، مقارنة بـ 114 في عام 2018 و 111 في عام 2017 (انظر المرفق الأول). وشملت معظم الإصابات المرتبطة بالسلامة، التي بلغ متوسطها نحو 95 في المائة بين عامي 2012 و 2019 حوادث مرور على الطرق (انظر الشكل السابع والمرفق الثالث). وفي الأشهر الستة الأولى من عام 2020، وقعت ست وفيات نتيجة لحوادث تتعلق بالسلامة، بما فيها ثلاثة من حوادث المرور على الطرق، كما قُتل أحد أفراد الأمم المتحدة في حادث تحطم طائرة تجارية في الجنينة بالسودان في كانون الثاني/يناير.

25 - وفي عام 2019، لقي 11 من غير موظفي الأمم المتحدة حتفهم وأصيب 85 من غير موظفي الأمم المتحدة بجروح نتيجة لحوادث المرور على الطرق التي تعرضت لها مركبات الأمم المتحدة. وفي النصف الأول من عام 2020، لقي 16 من غير موظفي الأمم المتحدة حتفهم وأصيب 59 آخرون بجروح نتيجة لحوادث المرور على الطرق التي تعرضت لها مركبات الأمم المتحدة.

26 - وقد ساهمت استراتيجية الأمم المتحدة للسلامة على الطرق، التي أُطلقت في عام 2019، في الجهود الرامية إلى الحد من عدد الوفيات والإصابات الخطيرة الناجمة عن حوادث الطرق. وفي الأمانة العامة، يجري العمل على تحديث التعليمات الإدارية المتعلقة بالسلامة على الطرق والقيادة بأمان لتحسين

الإبلاغ عن هذه الحوادث. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن بالمبادرات التالية المتعلقة بالسلامة على الطرق: وضع تصنيف موحَّد للحوادث على الطرق لدعم تحسين جمع البيانات وإدارتها، ووضع مبادئ توجيهية بشأن التوعية بالسلامة على الطرق لتعزيز ثقافة السلامة في المنظمة، وتوفير معايير دنيا للموظفين الذين يشغلون مركبات تابعة للأمم المتحدة، ودعم سبل الاستجابة بعد وقوع الحوادث. وتواصل الأمم المتحدة، من خلال جهد منسق ومتعدد التخصصات يشمل دوائر الأمن والخدمات الطبية وإدارة الأسطول على نطاق المنظومة، بذل جهودها الرامية إلى الحد من الوفيات والإصابات التي يتعرض لها مستخدمو الطرق المعرضون للخطر بمركبات الأمم المتحدة.

الشكل السابع

وفيات موظفي الأمم المتحدة الناجمة عن حوادث تتعلق بالسلامة على الطرق، مقارنة بالوفيات الناجمة عن العنف

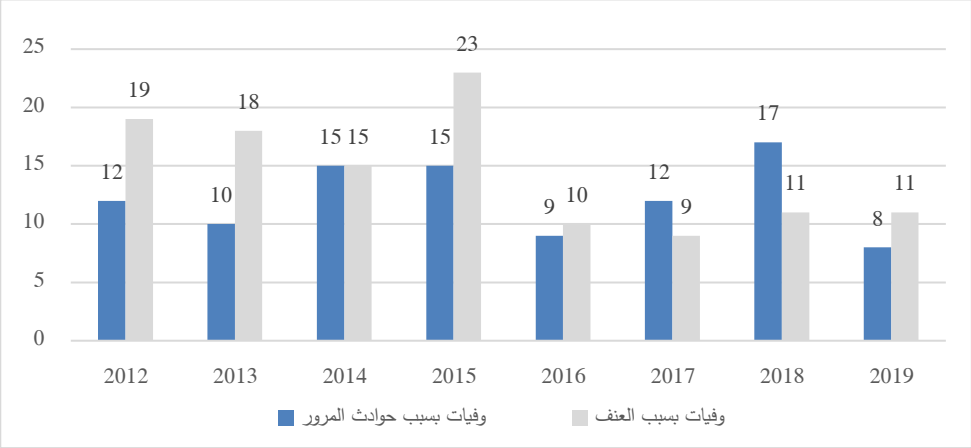

التخويف والمضايقة

27 - أُبلغ عن 327 حادثة تخويف ومضايقة لموظفي الأمم المتحدة في عام 2019، وهو ما يمثل انخفاضاً عن 391 حادثةً أُبلغ عنها في عام 2018. وفي النصف الأول من عام 2020، وقعت 146 حادثة من هذا القبيل. وكانت الحوادث المبلغ عنها في عام 2019 أقل من أعلى مستوى لهذا النوع من الحوادث (405 حوادث)، وهو المستوى الذي سُجل في عام 2015، ولكنها تجاوزت متوسط فترة السبع سنوات (2013 إلى 2019) البالغ 296 (انظر المرفق الأول).

اعتقال واحتجاز موظفي الأمم المتحدة

28 - في عام 2019، اعتقلت السلطات الوطنية في الدول الأعضاء أو احتجزت 86 من موظفي الأمم المتحدة، مقارنة بـ 85 موظفاً في عام 2018. وقد انخفض العدد السنوي للاعتقالات انخفاضاً كبيراً منذ عام 2013 نتيجة للتشاور والتنسيق الوثيقين بين الأمم المتحدة والسلطات المختصة في الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُقل 54 من موظفي الأمم المتحدة في الأشهر الستة الأولى من عام 2020. وفي 1 تموز/يوليه 2020، كان 18 من موظفي الأمم المتحدة لا يزالون رهن الاحتجاز. وفي معظم الحالات، وجهت الدول الأعضاء إلى موظفي الأمم المتحدة المعتقلين تهم ارتكاب جرائم، بما فيها مخالفات المرور

والاحتيال المالي والاتجار بالمواد غير المشـــروعة. وفي جميع الحالات، باســـتثناء واحدة، قدمت الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة التفسيرات اللازمة لأسباب الاعتقال.

الحوادث الأمنية المتصلة بنوع الجنس

29 - تمثل النســـاء قرابة 40 في المائة من جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان. وفي عام 2019، شـكلت موظفات الأمم المتحدة ما نسـبته 31 في المائة من جميع المتضـررين من الحوادث المتصـلة بالسـلامة والأمن (انظر المرفق الثالث). وتزامن انخفاض الحوادث الأمنية التي تضـررت منها الموظفات مع زيادة الجهود الرامية إلى إدراج الاعتبارات الجنسانية في عملية إدارة المخاطر الأمنية والتدابير الأمنية في أماكن الإقامة، وكذلك توفير التدريب الأمني المخصص للنساء. وارتفع عدد الاعتداءات الجنسية المبلغ عنها من جانب موظفات الأمم المتحدة في عام 2019 إلى 12 حالة من 10 حالات في عام 2018. ويقل هذا العدد عن متوسـط الحالات المبلغ عنها سـنوياً في الفترة ما بين عامي 2013 و 2019، والبالغ 13 حالة. وفي الأشـهر السـتة الأولى من عام 2020، أُبلغ عن حالتي اعتداء جنسـي. وجميع موظفي الأمم المتحدة الذين تعرضوا للاعتداء الجنسي في عامي 2019 و 2020 كانوا من النساء.

2 - أمن الموظفين المعينين محلياً

30 - في عام 2019، كان الموظفون المحليون يمثلون حوالي نصـف موظفي الأمم المتحدة المتضـررين من حوادث السـلامة والأمن (747 حادثاً من بين 516 1 حادثاً، أو 49 في المائة). وشـكل الموظفون المعينون محلياً نسـبة 54 في المائة من الأفراد الذين قتلوا نتيجة لأعمال العنف (6 من بين 11 حادثاً). ونظراً لتواجد الأفراد المعينين محلياً بشكل أكبر في الميدان في عام 2019 مقارنة بالأفراد المعينين دولياً، فقد تأثروا من حيث الأعداد المطلقة أكثر من الأفراد المعينين دولياً بالحوادث الأمنية التي أسـفرت عن وفيات وإصـابات نتيجة لأعمال العنف، والإصـابات الناجمة عن حوادث متصـلة بالسـلامة، والاعتقال والاحتجاز، والاعتداءات المشـددة والاختطاف (انظر الشـكل الثامن والمرفق الثالث). وتضـرر الموظفون الدوليون بدرجة أكبر، من حيث الأرقام المطلقة، من جراء عمليات السطو على المنازل واقتحام المساكن، والسرقة، والوفيات الناجمة عن الحوادث المتصلة بالسلامة، والاعتداء الجنسي، والتخويف و/أو التحرش.

31 - وتبذل الأمم المتحدة كل جهد ممكن لزيادة تعزيز أمن الموظفين المعينين محلياً. وقد صـــدرت السـياسـة المتعلقة بأمن هؤلاء الموظفين في عام 2019، وتم دعمها بعروض مخصـصـة بمختلف اللغات لزيادة فهمها وتنفيذها.

الشكل الثامن

الحوادث التي تضرر منها الموظفون المعينون محلياً في عام 2019

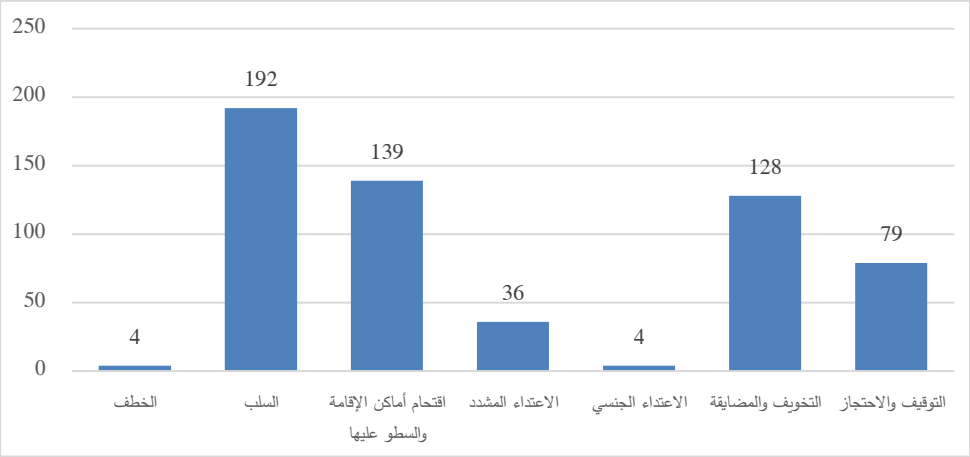

3 - تأثير البيئة الأمنية العالمية على برامج الأمم المتحدة

32 - لتلبية الطلب المتزايد على الدعم الأمني في البيئات المتقلبة، تضاعف تقريباً عدد عمليات النشر المفاجئة لأخصائيين أمنيين تابعين للأمم المتحدة منذ عام 2017 (انظر الشكل التاسع والمرفق الثالث). وفي عام 2020، قامت إدارة شؤون السلامة والأمن، في سياق التكيف مع القيود الناتجة عن الجائحة والمفروضة على السفر، بعمليات نشر مفاجئة لأفراد الأمن لدعم تنفيذ برامج الأمم المتحدة الحيوية في بوركينا فاسو ولبنان وميانمار ونيجيريا واليمن.

الشكل التاسع

عمليات النشر المفاجئة لأخصائيي الأمن في الأمم المتحدة في الفترة 2017-2019

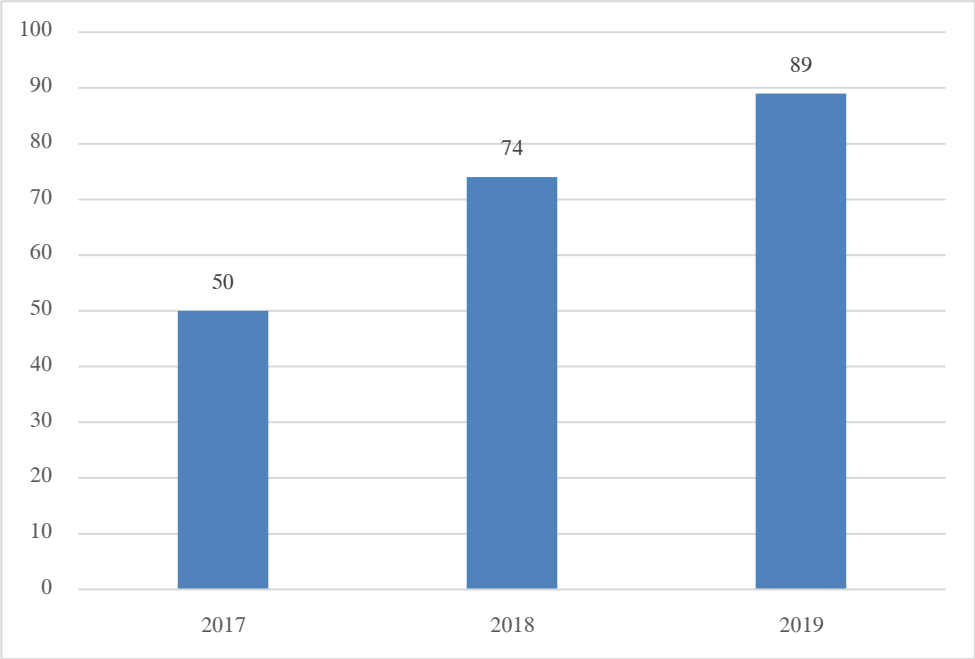

33 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت إدارة شؤون السلامة والأمن، بالتعاون مع مؤسسات نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، الدعم الأمني لتلبية الطلب المتزايد على إدارة الأمن في عدد صغير من البيئات الأمنية الشديدة التعقيد - وهي مناطق اعتبرت أنها شديدة الخطورة، وبالتالي تتطلب وجود موظفين متخصصين في مجال الأمن والتخطيط والتحليل الفعالين. وفي عام 2019، دعمت الإدارة 127 بعثة ميدانية في مناطق شديدة الخطورة، ضمت 31 بعثة في الصومال و 11 بعثة في الجمهورية العربية السورية و 85 بعثة في اليمن، لتيسير تنفيذ برامج الأمم المتحدة الحيوية في تلك المناطق.

جيم - الحوادث الأمنية التي تضرر منها موظفو المنظمات غير الحكومية العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وغيرهم من الموظفين

34 - في معظم البيئات الأمنية المعقدة، يعمل موظفو المنظمات غير الحكومية العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، والموظفون المحليون التابعون لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وحفظة السلام، جنباً إلى جنب مع أفراد الأمم المتحدة.

1 - أثر التهديدات الأمنية على موظفي المنظمات غير الحكومية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية

35 - ارتفع بشكل كبير عدد الحوادث الخطيرة التي مست العاملين في مجال المساعدة الإنسانية التابعين للشركاء المنفذين للأمم المتحدة، من 314 في عام 2018 إلى 567 في عام 2019. ويمكن أن تعزى الزيادة إلى تدهور البيئة الأمنية في أفغانستان، وبوركينا فاسو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، ومالي واليمن، وهي الأماكن التي وقعت فيها معظم الحوادث. وقد أدى التعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والشركاء المنفِّذين في مجال الأمن إلى إعداد تقارير أكثر شمولا عن الحوادث.

36 - وفي عام 2019، أفادت تقارير واردة إلى إدارة شؤون السلامة والأمن بأن 36 من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية التابعين للمنظمات غير الحكومية التي تعمل بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة، قد قتلوا وأصيب 129 آخرون نتيجة لأعمال عنف، واختطف 127 موظفاً (انظر الشكل العاشر والمرفق الرابع). وارتفع عدد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية التابعين للمنظمات غير الحكومية الذين قتلوا في عام 2019 إلى 36 من 32 في عام 2018. وحدثت زيادة ملحوظة في عدد المصابين (من 69 في عام 2018 إلى 129 في عام 2019) والمختطفين (من 61 في عام 2018 إلى 127 في عام 2019). وفي الأشهر الستة الأولى من عام 2020، قُتل 20 من موظفي الشركاء المنفِّذين من المنظمات غير الحكومية، وجُرح 57 شخصاً، واختطف 39. وفي عام 2019، ارتفع عدد الهجمات المبلغ عنها التي تعرضت لها مركبات المنظمات غير الحكومية إلى 159، من 72 في عام 2018.

37 - وكما في السنوات السابقة، قامت طوعاً المنظمات غير الحكومية والشركاء المنفِّذون بإطلاع إدارة شؤون السلامة والأمن على التقارير المتعلقة بالحوادث الأمنية. ومن المرجح أن تكون البيانات غير مكتملة ولا يمكن التحقق منها أو مقارنتها بقواعد البيانات الأخرى القائمة التي تستند إلى مصطلحات مختلفة بخصوص الحوادث المتعلقة بالأمن والسلامة وإلى منهجية مختلفة لجمع البيانات.

الشكل العاشر

الحوادث الأمنية التي تضرر منها موظفو الشركاء المنفِّذين غير الحكوميين في الفترة 2017-2019، وفقاً للتقارير الواردة إلى إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن

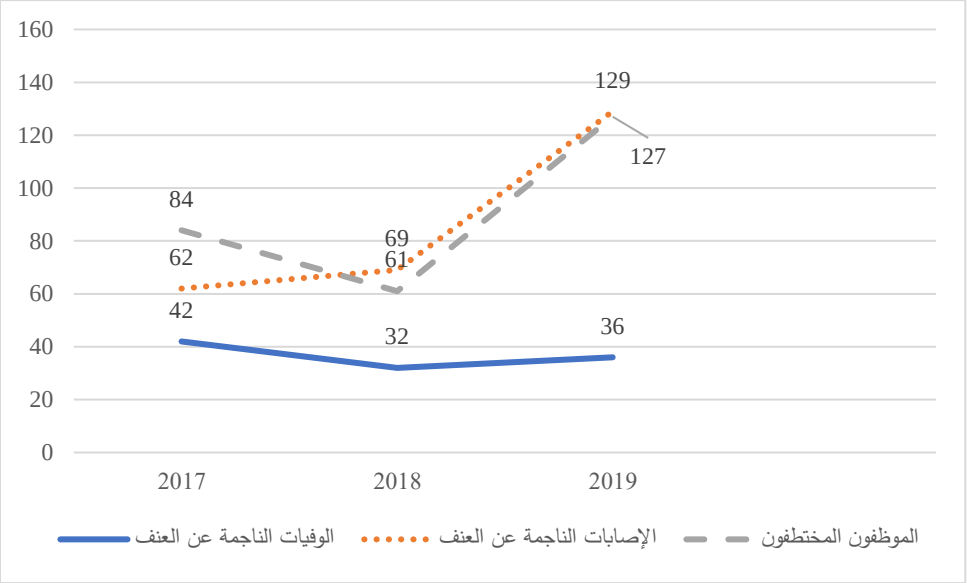

2 - الحوادث الأمنية التي تضرر منها الموظفون المحليون لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى[8]

38 - تقوم الأونروا، بالاستعانة بحوالي 000 32 موظف في خمسة ميادين للعمليات، بتقديم طائفة من المساعدات الإنسانية إلى حوالي 5,6 ملايين لاجئ فلسطيني[9]. وفي عام 2019، لم تحدث وفيات في صفوف موظفي الأونروا في المنطقة بسبب حوادث العنف أو الحوادث المتعلقة بالسلامة، وهو ما يمثل انخفاضاً عن عام 2018، عندما توفي أحد الموظفين المحليين نتيجة للعنف وتوفي اثنان نتيجة لحوادث تتعلق بالسلامة. وأصيب أحد الموظفين المحليين للأونروا في المنطقة نتيجة لأعمال العنف في عام 2019، مقارنة بست إصابات في عام 2018. وتعتمد الأونروا عملية تحقق أكثر صرامة في الحوادث التي يتضرر منها موظفوها المحليون. وأدت هذه الجهود إلى انخفاض كبير في الحوادث الأمنية التي سجلتها الأونروا في ما يتعلق بالسرقة والتخريب واقتحام مباني الأونروا في عام 2019.

3 - المقارنة مع حفظة السلام[10]

39 - انخفضت الوفيات في صفوف جنود حفظ السلام نتيجة لأعمال العنف من 27 في عام 2018 إلى 23 في عام 2019. وتأتي التهديدات الأمنية الرئيسية في بيئات حفظ السلام من الجماعات المسلحة

(8) لا يشمل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن الموظفين المحليين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

(9) تستند بيانات الأونروا إلى الحوادث الأمنية المبلغ عنها والمسجلة في نظام الأونروا لإدارة المعلومات الأمنية.

(10) لأغراض هذا التقرير، يشير مسمّى حفظة السلام إلى جنود الوحدات العسكرية وأفراد وحدات الشرطة المشكلة. وهم غير مشمولين بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

والمتطرفين العنيفين والعصابات الإجرامية المنظمة. ففي 13 عملية لحفظ السلام، تعرض جنود حفظ السلام لهجمات استُخدمت فيها نيران المدفعية ومدافع الهاون والصواريخ والأسلحة الصغيرة، ومختلف أنواع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والهجمات المعقدة. وتم الإبلاغ عن ثلاث وثلاثين حالة وفاة في صفوف جنود حفظ السلام في الأشهر الستة الأولى من عام 2020. ومن بين هؤلاء، لقي سبعة منهم حتفه نتيجة لأعمال كيدية.

ثالثا - تعزيز نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن

40 - إن نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، الذي تقوده إدارة شؤون السلامة والأمن، يتكيف باستمرار مع تحديات العمل في بيئة أمنية شديدة التعقيد والتقلب. ويرد أدناه وصف لجهوده التعاونية.

ألف - تعزيز قدرة صانعي القرارات المتعلقة بالأمن على إدارة المخاطر الأمنية

1 - تقديم دعم مستمر للمسؤولين المكلفين

41 - في عام 2019، نظمت الإدارة ست حلقات عمل إقليمية في مجال إدارة الأزمات وقامت بتدريب 113 مسؤولا مكلفاً بالأمن، بمشاركة من المنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وعززت جهود الإدارة قدرة المسؤولين المكلفين باعتبارهم المسؤولين عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن لمواجهة التحديات الأمنية على الصعيد الميداني. وساعد هذا التدبير على إعداد المسؤولين لقيادة أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعمليات السلام خلال الأزمات الأمنية. وقامت الإدارة بإرشاد مستشاري الأمم المتحدة لشؤون الأمن أثناء تنظيم التدريب على إدارة الأزمات في المستقبل للمسؤولين المكلفين وكبار المسؤولين في كيانات الأمم المتحدة في موقع كل منهم.

42 - وقدمت إدارة شؤون السلامة والأمن التدريب الإلزامي في مجال الأمن إلى 30 من المسؤولين المكلفين. ونظراً للقيود المتصلة بجائحة كوفيد-19، قُدم هذا التدريب على الإنترنت إلى المسؤولين المكلفين والمسؤولين المكلفين بالنيابة. وبموازاة ذلك، تم تحديث واستعراض دليل المسؤولين المكلفين، الذي يتضمن مشورة عملية وشاملة بشأن إدارة الأمن واتخاذ القرار، لدعم أعضاء فريق إدارة الأمن.

2 - تعزيز القرارات المتعلقة بالمخاطر المقبولة عن طريق تقييمات الأهمية الحيوية للبرامج

43 - لا يزال إطار الأهمية الحيوية للبرامج على نطاق منظومة الأمم المتحدة أداة لا غنى عنها تسهم في اتباع نهج فعال في مجال السياسات والتنفيذ لاتخاذ قرارات مستنيرة في ما يتعلق بالمخاطر الأمنية المقبولة. وتسدي إدارة شؤون السلامة والأمن المشورة بشأن تحديد المجالات التي تنطوي على مخاطر أمنية عالية وتتطلب تقييم الأهمية الحيوية للبرامج. وبقطع النظر عن المعايير والاعتبارات الأمنية، ينطبق إطار برامج الأمم المتحدة وعملياتها في البلدان المتسمة بتقلب البيئة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت الأمم المتحدة 45 تقييماً للأهمية الحيوية للبرامج في 40 بلداً، وهو عدد لم يسبق له مثيل. وفي سياق الجائحة، أصبح تقييم الأهمية الحيوية للبرامج وسيلة لدعم استمرارية أعمال المنظمة وإيلاء الأولوية للبرامج الحيوية في الميدان.

باء - تعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر الأمنية

1 - توسيع إطار سياسات السلامة والأمن إلى مجالات جديدة

44 - واصلت الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية تعزيز إطار السياسة الأمنية على نطاق المنظومة، وشرعت في مناقشات استراتيجية بشأن مسائل إدارة الأمن. وفي عام 2020، وافقت الشبكة على مبادئ توجيهية لتقييم التفجيرات، ومبادئ توجيهية بشأن اعتبارات الإعاقة في عملية إدارة المخاطر الأمنية، وتصنيفاً لحوادث الطرق، من أجل دعم تحسين جمع البيانات وإدارتها في ما يتعلق بحوادث المرور على الطرق. وتجري الشبكة استعراضاً تقنياً متجدداً لتوجيهات نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن كي تظل السياسات والمبادئ التوجيهية وجيهة وفعالة. وفي عام 2019، أقرت الشبكة دليلاً لإدراج المنظور الجنساني في إدارة الأمن، وهو مرجع ودليل عملي بشأن القضايا المتعلقة بالاعتبارات الجنسانية في مجال الأمن.

2 - تعزيز الإلمام بالأوضاع السائدة وتحليل التهديدات والمخاطر

45 - تحليل التهديدات والمخاطر الأمنية أمرٌ أساسي للحفاظ على الإلمام بالأوضاع السائدة. فهو يتيح للمسؤولين عن الأمن مهلة كافية لتقييم التهديدات المتطورة التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة. وفي ضوء الطابع الجغرافي المتزايد للتهديدات في بيئة أمنية متقلبة، اتخذت إدارة شؤون السلامة والأمن خطوات للاستفادة من الموارد البشرية إلى أقصى درجة ممكنة، مثل نشر المحللين الأمنيين بشكل مرن، لتلبية الاحتياجات المستجدة والتهديدات المتطورة في مختلف المناطق. وأسهم هذا النهج القائم على الفعالية من حيث التكلفة في الحفاظ على التغطية الإقليمية لمواجهة التحديات الأمنية في البيئات الشديدة الخطورة. ولزيادة تعزيز خبرة اختصاصيي الأمن في الأمم المتحدة في مجال إدارة المعلومات وتحليلها، واصلت الإدارة تدريبهم على عمليات التحليل الأمني وممارساته والتحليل الاستراتيجي لتقنيات الإنذار. وعن طريق استعراض استراتيجي أُجري في عام 2019، كانت إحدى أولويات العمل التي تم تحديدها ضرورة مواصلة تحسين قدرة الإدارة على جمع البيانات وتحليلها وإعداد نواتج تحليلية يعتبرها صانعو القرار مفيدة في تحديد مسارات العمل.

3 - الإدارة الفعالة للمخاطر

46 - واصلت إدارة شؤون السلامة والأمن، بالتعاون مع أعضاء نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، تعزيز حماية مباني مقر الأمم المتحدة والمناسبات الخاصة التي تقام خارج مباني الأمم المتحدة. وقدمت الإدارة الدعم الأمني لعدة كيانات تابعة للأمم المتحدة، مما أتاح مشاركة 196 6 من موظفي الأمم المتحدة في 194 اجتماعاً ومناسبة خاصة في 86 بلداً. وأوفدت الإدارة 380 من موظفي الأمن لتقديم الدعم الأمني خلال المناسبات الخاصة التي ترعاها كيانات الأمم المتحدة. وساعد اعتماد نهج أمني معزَّز، بالتنسيق مع الحكومات المضيفة وامتثالا لسياسات الأمم المتحدة وإجراءاتها الأمنية، على الحيلولة دون وقوع حوادث أمنية خطيرة خلال هذه المناسبات.

47 - ونفذت إدارة شؤون السلامة والأمن مشاريع واسعة النطاق في مجال الأمن المادي لتعزيز حماية مباني الأمم المتحدة في 60 بلداً، من بينها 15 مبنى مشتركاً لمنظومة الأمم المتحدة، مع عمليات تشييد جديدة وتحسينات أمنية في المباني الموجودة. وإضافة إلى الاستجابة لما يقرب من 200 طلب للحصول على إرشادات تقنية بشأن الحماية المادية للمباني، اعتمدت الإدارة تطبيقاً للأجهزة المحمولة لتقييم الأمن

المادي، يتيح لاختصاصيي الأمن التابعين لها تحديد مواطن ضعف معينة في المواقع والتوصية باتخاذ تدابير مناسبة لإدارة المخاطر الأمنية.

48 - ولئن فرضت الجائحة قيوداً على سفر موظفي الأمم المتحدة، قامت الإدارة بتنسيق وتقديم خدمات الحماية لما يبلغ 377 عملية وقائية معقدة في بيئات شديدة الخطورة. وأثرت الجائحة على تشغيل دوائر الحماية وتزويدها بالموظفين، وأدت إلى تأجيل التدريب وإصدار الشهادات اللازمة لموظفي دوائر الحماية.

49 - ولزيادة تعزيز إدارة المخاطر الأمنية، أسفرت خطة استراتيجية لإدارة شؤون السلامة والأمن عن إجراء استعراض لعملية إدارة المخاطر الأمنية ونظام تسجيل حوادث السلامة والأمن. ويجري هذا الاستعراض، الذي بدأ في عام 2020، من خلال مشاورات مع المقر واختصاصيي الأمن والمحللين الأمنيين في الميدان. ومع زيادة تعاون الإدارة مع المنظمات المشمولة بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، يُتوقع أن يؤدي المسعى الجاري إلى تحسين عملية إدارة المخاطر الأمنية، وأطر نظام تسجيل حوادث السلامة والأمن وأدواته، كما يُتوقع أن يعزِّز إدارة المعارف. وفي عام 2019، عززت الإدارة إدارة المخاطر الأمنية والتأهب للأزمات في مراكز العمل الميدانية، مع زيادة عدد الخطط الأمنية المعدّة والمحدثة بنسبة 52 في المائة اعتباراً من عام 2018. ومكنت هذه الزيادة الأمم المتحدة من إنجاز أنشطتها الحيوية في أكثر من 30 بلداً ومنطقة ترتفع فيها درجة المخاطر.

50 - وعن طريق مشروع تعاوني مشترك بين الوكالات يشار إليه باسم "معايير أمن الاتصالات"، يجري دعم تطور الاتصالات في المجال الأمني، تماشياً مع التقدم التكنولوجي. ووسعت المنظمة نهجها في مجال الاتصالات في المجال الأمني لدعم الاحتياجات الأمنية الشاملة في جميع الظروف، وليس في حالات الطوارئ فحسب، مع زيادة الكفاءة من حيث التكاليف. وهذا المجهود المتكامل يعزِّز الاتصالات ذات الصلة بالأمن في البعثات الميدانية على الصعيد العالمي ويحسِّن الدعم الأمني العملياتي المقدم إلى أفراد الأمم المتحدة وشركائها المنفِّذين.

4 - التدريب الأمني

51 - يواصل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن العمل من أجل توفير تدريب أمني رفيع المستوى. وتقوم إدارة شؤون السلامة والأمن، بالتعاون مع أعضاء نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، بإعداد تدريب توجيهي أمني يركز على الأوضاع المحلية، ويهدف إلى كفالة حصول جميع أفراد الأمم المتحدة على المعارف والمهارات الخاصة بمواقع معينة واللازمة عند السفر أو التعيين في أماكن جديدة. ولا يزال برنامج التدريب على نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية يشكل أحد التدابير الرئيسية لتدريب أفراد الأمم المتحدة المقيمين في المواقع الشديدة الخطورة أو المسافرين إليها على إدارة المخاطر الأمنية. وعقب اعتماد المبادئ التوجيهية لبرنامج التدريب على نهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية، نفذت الإدارة المبادئ التوجيهية في عام 2019 واستكملت النماذج التدريبية للبرنامج، مع التركيز على الوقاية وأنشطة المحاكاة العملية. ففي عام 2019، أكمل 523 11 من أفراد الأمم المتحدة وشركائها 545 دورة تدريب على نُهج السلامة والأمن في البيئات الميدانية في 42 بلداً. وفي حزيران/يونيه 2020، كان 000 330 من أفراد الأمم المتحدة والشركاء قد أكملوا دورة التدريب الأمني الأساسي المعنونة "BSAFE"، التي بدأت في عام 2018 لتعزيز الوعي الأمني على نطاق أوسع. وفي النصف الأول من عام 2020، أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية وقدمها إلى كبار الممثلين على المستوى القطري، لإتاحة مستوى أساسي من الإرشادات بشأن المسائل المتصلة بالأمن.

52 - وفي عام 2020، أثرت القيود المفروضة على السفر بسبب الجائحة في إجراء التدريب المباشر والعملي. والإدارة بصدد وضع توجيهات متعلقة بجائحة كوفيد-19 لفائدة المدربين الأمنيين تكمل التوجيهات الطبية والمتعلقة بالسلامة الموجودة، وتمكن المدربين ومديريهم من استعراض احتياجاتهم التدريبية وتحديد المخاطر وإعادة تصميم تدريباتهم الأمنية.

5 - التصدي للحوادث الخطيرة

53 - قامت وحدة معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة التابعة لإدارة شؤون السلامة والأمن، إلى جانب مستشارين من كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بتنسيق مزيد من إجراءات التصدي للحوادث الخطيرة على الصعيد العالمي. فقد تصدت الإدارة لما يبلغ 881 حادثاً خطيراً، مقابل 716 في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وعقدت 889 10 جلسة استشارة لفائدة أفراد الأمم المتحدة المتضررين ومعاليهم، وقدمت المشورة التقنية إلى 308 1 مديرين في منظومة الأمم المتحدة. وزادت الخدمات المقدمة إلى أفراد الأمم المتحدة زيادة هائلة في عام 2020 بسبب الجائحة. وعلى صعيد العالم، قدم مستشارو الإدارة 251 31 خدمة في مجال الدعم النفسي الاجتماعي (مقابل 329 10 في الفترة المشمولة بالتقرير السابق) إلى الموظفين ومعاليهم، كان أكثر من 000 15 منها تتعلق بمواجهة آثار الجائحة.

54 - وأدى حجم الجائحة على صعيد العالم إلى زيادة طلب أفراد الأمم المتحدة على المشورة لمعالجة الإجهاد في جميع مراكز العمل. وفي إطار التصدي لهذا التحدي، قامت إدارة شؤون السلامة والأمن، بالتعاون مع المنظمات المشمولة بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، بتعبئة الموارد الموجودة لزيادة خدمات تقديم المشورة. ومنذ بداية الجائحة، أتاحت الإدارة أنشطة دعم مختلفة متعلقة بالخدمات النفسية والاجتماعية في جملة أمور منها تنظيم دورات تدريبية وإحاطات لزيادة وعي الموظفين بالجوانب النفسية والاجتماعية للجائحة، وبناء قدرات أفراد الأمم المتحدة والمتخصصين الخارجيين في مجال الصحة العقلية في ما يتعلق بالجوانب النفسية والاجتماعية للجائحة، ووضع ونشر مبادئ توجيهية تقنية للتخطيط للطوارئ النفسية الاجتماعية، وحصر موارد الصحة العقلية، والتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة في ما يتعلق بالاستجابة النفسية الاجتماعية العالمية لموظفي الدعم.

جيم - جهود الإصلاح التي تبذلها إدارة شؤون السلامة والأمن

55 - بناءً على إعادة التنظيم الداخلي لإدارة شؤون السلامة والأمن في عام 2019، وضعت الإدارة خطة استراتيجية للفترة 2020-2022، تتضمن أهدافاً استراتيجية وإجراءات ذات أولوية تهدف إلى تحقيق التميز التشغيلي على أيدي قوة عاملة متنوعة ومدرَّبة باستمرار ومن خلال تحسين طرق أداء العمل وتبسيطها. وبواسطة هذه الخطة الاستراتيجية، تؤكد الإدارة من جديد التزامها بتيسير تنفيذ برامج الأمم المتحدة من خلال قيادة وحلول موثوق بها في مجال الأمن. وتظل الجهود المتواصلة لضمان الإدماج الكامل للقوى العاملة الأمنية المتكاملة في البيئات الميدانية وبيئات البعثات أولوية الإدارة في مساهماتها في جهود المنظمة للإصلاح والتكامل على نطاق المنظومة.

56 - وعقب إصدار توجيهات في عام 2019 لتوضيح سلطة المنسقين المقيمين ودورهم القيادي بوصفهم مسؤولين مكلفين لشؤون الأمن ومسؤولين مكلفين بالنيابة، ساعدت إدارة شؤون السلامة والأمن المنسقين المقيمين على الاضطلاع بمهامهم المتعلقة بإدارة الأمن بصفتهم المسؤولين المكلفين، والمضي قدماً في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للإصلاح الإنمائي.

57 - وواصلت إدارة شؤون السلامة والأمن العمل على تحقيق المرونة والكفاءة في إدارة الموارد البشرية لقوتها العاملة الأمنية المتكاملة التي تضم حوالي 000 7 من أفراد السلامة والأمن التابعين للأمم المتحدة في أكثر من 120 مركز عمل. وعملت الإدارة على زيادة فعالية القوة العاملة الأمنية وقدرتها على التكيف، مع التركيز على التوازن بين الجنسين والتنوع والتمثيل الجغرافي والمهارات. ويبلغ تمثيل المرأة في الفئة الفنية والفئات العليا 20 في المائة، ويمثل ذلك زيادة قدرها 2 في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية. وتدعم الإدارة أيضاً تنفيذ استراتيجية الأمين العام بشأن الإعاقة عن طريق الجهود الجارية الرامية إلى تعميم مراعاة الإعاقة في جميع التوجيهات المتعلقة بالسياسات الأمنية، وإلى وضع استراتيجية للإدارات بشأن الإعاقة.

دال - إقامة التعاون

1 - تعزيز سبل التعاون الأمني بين الأمم المتحدة والحكومات المضيفة

58 - تتحمل الحكومات المضيفة المسؤولية الرئيسية عن حماية أفراد الأمم المتحدة ومبانيها وأصولها. ولا يزال التعاون والتفاعل على نحو فعال مع الحكومات المضيفة عنصرين رئيسيين في إدارة الأمن في الأمم المتحدة. ويلتقى وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن بانتظام مع سلطات الحكومات المضيفة لضمان التعاون الوثيق من خلال التفاهم بشأن تبادل التحليلات المتعلقة بالإلمام بالأوضاع السائدة والتهديدات والمخاطر، وتنسيق تدابير الوقاية والتخفيف من المخاطر، وإدارة الأزمات الأمنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، التقى وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن بسلطات الحكومات المضيفة في 24 دولة عضواً لمناقشة المسائل الأمنية وإحاطة اللجان المعنية التابعة للجمعية العامة ومجموعات الدول المهتمة.

59 - ولضمان أمن مقر الأمم المتحدة والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية والمحاكم، تقوم إدارة شؤون السلامة والأمن بالتنسيق الوثيق مع سلطات البلدان المضيفة المعنية بشأن حماية هذه المباني. وواصلت الإدارة التنسيق الوثيق مع الحكومات المضيفة لضمان حماية مرافق الأمم المتحدة والحفاظ على السلامة في تنظيم المناسبات التي اجتمع فيها الآلاف من المندوبين والمشاركين من المجتمع المدني، بما فيها 000 18 اجتماع ومؤتمر في عام 2019.

2 - مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز احترام حقوق الإنسان الواجبة لموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وامتيازاتهم وحصاناتهم

60 - تتعاون الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الحكومات المضيفة التي لا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية أفراد الأمم المتحدة المنتشرين في أراضيها بل تشمل أيضا كفالة احترام امتيازات هؤلاء الأفراد وحصاناتهم. وتشجع المنظمة الدول الأعضاء على التقيد بالصكوك الدولية ذات الصلة. وحتى الآن، لم ينضم سوى 95 دولة إلى الأطراف في اتفاقية عام 1994 بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، ولم ينضم سوى 33 دولة إلى الأطراف في البروتوكول الاختياري الملحق بها لعام 2005.

61 - وعقب إصدار الإجراءات التشغيلية الموحدة بشأن سجل ضحايا العنف الذي تقيَّد فيه حالات الوفاة في أثناء الخدمة، في كانون الثاني/يناير 2018، تعاونت إدارة شؤون السلامة والأمن مع إدارات الأمانة العامة ومكاتبها الأخرى وثلاث بعثات لحفظ السلام، بقيادة إدارة عمليات السلام، لإنشاء آليات متخصصة لضمان المساءلة عن الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد حفظة السلام وأفراد الأمم المتحدة.

3 - تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية

62 - يعزِّز الإطار المعنون "معاً من أجل إنقاذ الأرواح" التعاون الأمني مع شركاء الأمم المتحدة المعنيين بالتنفيذ والتشغيل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت إدارة شؤون السلامة والأمن جهودها الرامية إلى مواصلة التعاون الوثيق في مجال الأمن مع شركاء الإطار في 16 بلداً من البلدان المعينة لتعزيز مركز المستوى المعزز لإطار "معاً من أجل إنقاذ الأرواح"، بما في ذلك الاجتماعات الهاتفية الجماعية الخاصة ببلدان محددة مع جهات تنسيق الإطار في مقار 150 منظمة شريكة.

63 - ويسَّر التعاون ضمن إطار "معاً من أجل إنقاذ الأرواح" تقديم الدعم إلى المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المساعدة في حالات الأزمة وعند نقل الموظفين وإجلائهم الطبي. وفي إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، أنشأت إدارة شؤون السلامة والأمن، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي، آلية لتبادل التقارير التي تُقدم كل أسبوعين عن الأوضاع السائدة وتزويد شركاء إطار "معاً من أجل إنقاذ الأرواح" بمعلومات عن الدعم الطبي وترتيبات الطيران التي وضعها برنامج الأغذية العالمي.

رابعا - التحديات الاستراتيجية والفرص

64 - لقد طرحت الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية المترتبة على الجائحة تحديات استراتيجية وتشغيلية غير متوقعة أمام المنظمة. وفي حين أن تأثير الجائحة قد أدى إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية وتفاقم انعدام الأمن في العديد من البلدان ومناطق النزاع، فمن المرجح أن تؤدي آثارها على الاقتصاد العالمي إلى تقليص الموارد المخصصة للمساعدة الإنسانية وما يرتبط بها من تكاليف أمنية. وإضافة إلى العمل في بيئات متقلبة بشكل متزايد ومواجهة حالات تأخر في التشغيل بسبب انهيار سلسلة الإمداد العالمية وتعطلها، يواجه موظفو الأمم المتحدة والعاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية القيود المفروضة على السفر والتأشيرات وذات صلة بالجائحة، والقيود المفروضة على عبور الحدود، والحصول على سبل الوصول إلى الناس المتضررين الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية، وتناقص قبول الجمهور المحلي في بعض المناطق.

65 - وعلى الرغم من الآثار السلبية التي لا مثيل لها، فقد أتاحت أزمة كوفيد-19 فرصاً لمعالجة القضايا العالمية المترابطة، المبيّنة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، في ما يتعلق بمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن. وكان تناقص الموارد المخصصة للمساعدة الدولية والقيود العالمية مصدر إلهام للابتكار وتولي المسؤولية على الصعيد المحلي والشمول، كما أدى إلى إعادة تصور النُهج المتبعة في تنفيذ برامج الأمم المتحدة المقررة وحماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وبفضل تيسير أنشطة الأمم المتحدة أثناء الجائحة، اعتمدت إدارة شؤون السلامة والأمن نُهجاً مبتكرة تشمل المرونة في نشر الأفراد والموارد، مثل تعزيز التحليل الأمني الإقليمي، وتوسيع النطاق

غير المسبوق للدعم النفسي الاجتماعي المقدَّم إلى الموظفين المتضررين في جميع مراكز العمل، وتعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات لاستخدام التكنولوجيا في إدارة الأمن. وبدأت الإدارة، بالشراكة مع كيانات الأمم المتحدة، جهوداً لتشجيع المزيد من الابتكار في جميع مجالات عملها اليومي، بما في ذلك ما يتعلق بالاتصالات الاستراتيجية، وتوسيع الشراكات مع الجهات المعنية، والدعم العملياتي في مجال الأمن، وإدارة الأزمات، وتأمين مباني الأمم المتحدة. وشمل التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية خطوات إيجابية نحو تعزيز التفوق في العمليات وإدارة المعلومات والتحليل الأمني. وإضافة إلى ذلك، فإن الاعتراف على نطاق واسع بأن الأمن والسلامة أولويتان رئيسيتان في حماية المجتمعات المهمشة، يشكل فرصة جديدة.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

66 - **يواجه العالم تحديات أمنية ليس بمقدور أي من الدول الأعضاء أو المنظمات أن يتصدى لها منفرداً. فقد أثرت جائحة كوفيد-19 تأثيراً عميقاً على السلم والأمن في جميع أنحاء العالم، حيث ضاعفت من التحديات الجيوسياسية والأمنية، وأدت إلى تفاقم المظالم وعدم المساواة، وتقويض التماسك الاجتماعي وتأجيج الاضطرابات والنزاعات والتطرف العنيف والشعبوية وإشاعة الأخبار الزائفة. غير أنه في هذا السياق التشغيلي غير المسبوق، يواصل موظفو الأمم المتحدة والعاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية القيام بعملهم، على الرغم من الاضطرابات والقيود المتصلة بالجائحة. ولا بد أن يحافظ المجتمع الدولي على تصميمه على حماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، مع تجديد الالتزام بتعددية الأطراف في التصدي للآثار الواسعة النطاق الناجمة عن الجائحة ومعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن.**

67 - **ويخاطر موظفو الأمم المتحدة والعاملون في مجال تقديم المساعدة بحياتهم ورفاههم للاضطلاع بولايات الأمم المتحدة المتعددة الأوجه، عاملين على مساعدة المحتاجين ودعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففي الأشهر الثمانية عشر الماضية، لقي 13 من موظفي الأمم المتحدة وأكثر من 56 من أفراد المنظمات غير الحكومية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية حتفهم أثناء أداء واجبهم بسبب أعمال العنف. وإنني لأشعر بعميق الحزن لهذه الوفيات وأعرب عن خالص تعازيّ لأسرهم المكلومة. وأدين بأشد العبارات جميع أشكال العنف التي تُرتكب ضد موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. إن تركة هؤلاء الرجال والنساء الشجعان الذين سقطوا ستظل خالدة بفضل التزام المنظمة بمواصلة العمل حتى في الأماكن الخطيرة من أجل إيجاد عالم أفضل.**

68 - **وأنا أشعر بالقلق إزاء الارتفاع الحاد في عدد الهجمات التي تُشن على مباني الأمم المتحدة - الذي بلغ 53 حادثة في عام 2019، مقابل 23 حادثة في عام 2018. وقد حدثت زيادة كبيرة في عدد الوفيات بسبب الحوادث المتعلقة بالسلامة الناجمة عن التحطم المأساوي لطائرة الخطوط الجوية الإثيوبية في آذار/مارس 2019، الذي أودى بحياة 21 من زملائنا في الأمم المتحدة.**

69 - **إن أي وفاة أو إصابة تقع في صفوف موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية أمرٌ غير مقبول؛ ويجب على المنظمة أن تسعى باستمرار إلى التعلم من الأحداث الماضية. وبالمثل، فبما أن الأمم المتحدة مطالبة ببذل المزيد، بما في ذلك في أكثر بيئات العالم تقلباً، يجب أن يظل واجب إنجاز العمل القوة الدافعة للمشورة والتخطيط والعمليات في مجال الأمن. والأمم المتحدة ملتزمة أكثر**

من أي وقت مضى بتقديم تحليلات ومشورة أمنية بارزة؛ ويجب أن يستند عملها إلى البيانات وإدارة المخاطر. وستستمر أوجه التقدم المحرز في تدريب أسرة الأمم المتحدة، بما في ذلك كبار المسؤولين وصانعو القرار، في مساعدة المنظمة على إدارة الأزمات الأمنية، وإعادة الرهائن إلى ديارهم بأمان، وإدارة العمليات اليومية في أقل المناطق أمناً. وستواصل الأمم المتحدة جعل قوتها العاملة في مجال الأمن أكثر خفة في الحركة وأكثر قدرة على تلبية الاحتياجات غير المتوقعة ونشرها بعد إشعارها بمدة قصيرة. وفي الأساس، فإن زيادة تنوع القوة العاملة في مجال الأمن ستؤدي إلى التفوق، حيث ستوفر طائفة متنوعة من وجهات النظر وتعكس كلا من أسرة الأمم المتحدة والمجتمعات المحلية التي تخدمها.

70 - وقد أسهم التزام أكثر من 50 شريكاً في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، وتعاونهم الوثيق مع إدارة شؤون السلامة والأمن، في تحسين الأمن باستمرار، وكان بمثابة عامل تمكين لعمل الأمم المتحدة. وظل العدد الإجمالي للحوادث الأمنية التي تضرر منها موظفو الأمم المتحدة في السنوات الخمس الماضية مستقراً. وللحفاظ على هذا الاتجاه والتغلب على التحديات الأمنية المستجدة، لا يزال توفر موارد كافية يمكن التنبؤ بها للأمن أمراً لا غنى عنه.

71 - وفي البيئة الأمنية الحالية البالغة التعقيد، يشكل التعاون عنصراً أساسياً في التصدي للتحديات الأمنية والقيود المتصلة بالجائحة. وإلى جانب التعاون الوثيق مع الحكومات المضيفة، يشكل توسيع الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الدولية والإقليمية والجهات الفاعلة غير الحكومية جزءاً أساسياً من الإدارة الأمنية الفعالة.

72 - ولما كانت الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة يُحتفل بها في خضم الجائحة، تقع المنظمة في صميم جهود التصدي على الصعيد العالمي. وبفضل تيسير استجابة الأمم المتحدة وإنجاز برامجها، تواصل إدارة شؤون السلامة والأمن إعادة تنظيم مواردها والبحث عن أوجه الكفاءة من خلال اتباع نُهج مبتكرة. ويجب أن تستمر هذه الجهود. وأدعو الدول الأعضاء إلى كفالة استمرار تكاليف الأمن والحفاظ عليها كجزء لا يتجزأ من النظر في الولايات وتخطيط البرامج.

73 - ويساورني قلق بالغ من الازدراء العام لمبادئ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية. وأحث الحكومات والأطراف في النزاعات المسلحة على ضمان إفساح المجال لوصول موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى وجهاتهم حتى يتسنى لهم مواصلة العمل لمساعدة المحتاجين. فالاعتداءات المتعمدة على موظفي الأمم المتحدة تشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني. وأحث الحكومات على تقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة.

74 - وأود أن أوصي الجمعية العامة بأن تظل عاكفة على مسألة سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم، وأن تواصل تقديم الدعم الكامل لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

المرفق الأول

موظفو الأمم المتحدة الذين تضرروا من حوادث متعلقة بالسلامة والأمن

	عدد الموظفين المتضررين						
فئة الحوادث المتعلقة بالسلامة والأمن	*2014*	*2015*	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*	*2020 (الأشهر الستة الأولى)*
الوفيات الناجمة عن أعمال عنف	15	23	10	9	11	11	2
الوفيات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة	15	16	11	13	20	33	6
الإصابات الناجمة عن أعمال عنف	65	99	70	70	67	92	31
الإصابات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة	101	130	93	111	114	100	39
الاختطاف	6	21	7	8	11	6	2
السرقة	530	511	375	402	401	423	197
اقتحام المساكن والسطو عليها	467	452	421	406	382	375	151
الاعتداء المشدَّد	104	81	44	47	41	51	16
الاعتداء الجنسي	8	12	17	28	10	12	2
التخويف والمضايقة	295	405	231	316	391	327	146
الاعتقال والاحتجاز	128	69	102	63	85	86	54
المجموع	**1 734**	**1 819**	**1 381**	**1 473**	**1 533**	**1 516**	**646**

المرفق الثاني

الهجمات التي تعرضت لها منشآت الأمم المتحدة ومَركباتها الرسمية

فئة الحوادث المتعلقة بالسلامة والأمن	*2015*	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*	*2020 (الأشهر الستة الأولى)*
الهجمات التي تعرضت لها منشآت الأمم المتحدة	35	56	23	23	53	24
الهجمات التي تعرضت لها مركبات الأمم المتحدة	155	146	51	89	89	76
اقتحام منشآت الأمم المتحدة	109	90	150	51	154	85
المجموع	**299**	**292**	**224**	**163**	**296**	**185**

المرفق الثالث

موظفو الأمم المتحدة المدنيون الذين تضرّروا من حوادث أمنية في عام 2019

فئة الحوادث المتعلقة بالسلامة والأمن	*عدد الموظفين المتضررين*	*الموظفون المعينون دولياً*	*الموظفون المعينون محلياً*	*الرجال*	*النساء*	*عدد البلدان*	*ظروف الحوادث الأمنية*
الوفيات الناجمة عن أعمال عنف	11	5	6	10	1	8	الجريمة (6)؛ الإرهاب (5)
الوفيات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة	33	23	10	17	16	12	حوادث المرور على الطرق (8)؛ كوارث الطيران (21)؛ الحوادث الأخرى المتعلقة بالسلامة (3)
الإصابات الناجمة عن أعمال عنف	92	28	64	71	21	23	الجريمة (87)؛ الإرهاب (5)
الإصابات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة	100	15	85	68	32	37	حوادث المرور على الطرق (93)؛ الحوادث الأخرى المتعلقة بالسلامة (7)
الاختطاف[أ]	6	2	4	2	4	5	أطلق سراح جميع الأفراد المختطفين بأمان
السلب[ب]	423	231	192	279	144	73	
اقتحام المساكن[ج] والسطو عليها[د]	375	236	139	256	119	79	
الاعتداء المشدَّد[و]	51	15	36	41	10	22	
الاعتداء الجنسي	12	8	4	0	12	10	
التخويف والمضايقة[هـ]	327	199	128	214	113	67	
الاعتقال والاحتجاز[ح]	86	7	79	84	2	31	ظل الموظفون (18) رهن الاحتجاز حتى 1 تموز/يوليه 2020
المجموع	**1 516**	**769**	**747**	**1 042**	**474**		

(أ) عمل مقيّد للحرية تقوم به جهات من غير الدول من خلال استعمال القوة أو التهديد باستعمالها أو من خلال التغرير، بما في ذلك أخذ الرهائن واشتراط تحقيق مطالب معينة لإخلاء سبيلهم.

(ب) فعل أو حالة استيلاء على ممتلكات بصورة غير مشروعة عن طريق استعمال العنف أو التهديد باستعمال العنف.

(ج) الدخول إلى المنازل عنوةً بلا إذن بنيَّة ارتكاب جناية أو جريمة يشدِّد درجة خطورتها استعمال القوة أو الاعتداء الجسدي.

(د) الدخول إلى المنازل عنوةً بلا إذن بنيَّة ارتكاب جناية أو جريمة.

(هـ) عمل غير مشروع يضع الموظفين، دون موافقتهم، في حالة خوف من التعرض للأذى الجسدي أو الضرب بشكل فوري.

(و) فعل ترهيب الشخص أو تخويفه أو ردعه بالتهديد.

(ز) فعل القيام بتصرفات منتظمة و/أو مستمرة وغير مرغوب فيها ومزعجة لا تحقق أي غرض مشروع وتسبب ألماً نفسياً شديداً.

(ح) فعل تقوم به أو أفعال تقوم بها جهات حكومية.

المرفق الرابع

الحوادث الأمنية الخطيرة التي تضرَّر منها الموظفون لدى شركاء الأمم المتحدة المنفِّذين، وفقاً لما أُبلغت به إدارة شؤون السلامة والأمن

	عدد الموظفين المتضررين		
فئة الحوادث الأمنية	*2018*	*2019*	*2020 (الأشهر الستة الأولى)*
الأفراد الذين لقوا حتفهم نتيجة أعمال عنف	32	36	20
الأفراد الذين أصيبوا بجروح نتيجة أعمال عنف	69	129	57
الأفراد الذين اختُطفوا	61	127	39
الهجمات المسلحة على المنشآت	21	11	8
اقتحام المنشآت	59	105	42
الهجمات المسلحة على المركبات	72	159	52
المجموع	**314**	**567**	**218**

المرفق الخامس

الحوادث الأمنية التي تضـــرَّر منها الموظفون المحليون لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

	عدد الموظفين المحليين المتضررين		
فئة الحوادث الأمنية	*2018*	*2019*	*2020 (الأشهر الستة الأولى)*
الوفيات الناجمة عن أعمال عنف	1	–	1
الوفيات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة	2	–	–
الإصابات الناجمة عن أعمال عنف	6	1	3
الإصابات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة	4	–	–
الاختطاف	–	–	–
السلب	9	–	–
اقتحام المساكن	1	–	–
الاعتداء المشدَّد	49	21	13
الاعتداء الجنسي	–	1	–
السطو على المساكن	–	–	–
التخويف	123	72	12
المضايقة	5	2	8
الاعتقال والاحتجاز	3	8	4
الأفراد المفقودون	2	1	–
السرقة	404	2	–
الحرق المتعمَّد	4	–	3
الحرائق	16	–	4
النزاعات المسلحة	12	–	1
المتفجرات من مخلفات الحرب	3	–	–
التخريب	304	–	3
حوادث المرور على الطرق	32	15	21
اقتحام منشآت الأمم المتحدة	59	3	22
الفئات الأخرى	135	1	–
المجموع	**1 174**	**127**	**95**